

رئيس اتحاد غرف الصناعة فارس شهابي:

الاعتماد على التصدير بمفرده خاطئ والمطلوب سياسة تجمع بين دعم التصدير وإحلال المستوردات

الأقمشة والمفروشات بأنواعها والألبسة، إضافة إلى الصناعات الدوائية والبلاستيكية والغذائية، وصناعة المفروشات والصناعات الهندسية وخاصة صناعة الآلات وخطوط الإنتاج.

■ ما العوائق الحقيقية التي تقف في وجه القطاع الصناعي الخاص اليوم، وفي وجه الصناعات التصديرية بشكل خاص؟
عوائق عديدة تقف في وجه القطاع الصناعي الخاص، أهمها صعوبات الشحن الخارجي وارتفاع كلفه ومخاطره، إضافة إلى الحصار الاقتصادي الجائر والصعوبات التي يضعها على الحوالات المصرفية.

■ هل برأيكم المطلوب تخفيض الرسوم والضرائب مع إعفاءات للصناعيين من أجل دعم الصناعة التصديرية، أم تعزيز الخدمات اللوجستية بشكل كامل، والحد من مظاهر الفساد في القطاعات المعنية بالصناعة والتصدير؟ ولماذا؟

كل ذلك، فالمثل الصيني يقول لا يمكن أن نحصل على البيض بذبح الدجاج، لذا لا يمكن أن يكون لدينا تصدير ناجح من دون سياسة تشغيلية ناجحة تساعد على التعافي السريع لما تهدم ونهب.

■ كيف تقيمون تجربة صناعة تجميع السيارات في سورية من جهة الملاحظات والعوائق والمستقبل الجدوى؟

تخبط بسبب عدم وجود رؤية واضحة وجملة متكاملة من القوانين والإجراءات التي تشجع على صناعة تجميع السيارات وتطورها بشكل تدريجي مدروس.

■ هل هناك إمكانية فعلية لتحويل القطاع الصناعي السوري إلى مستقطب لأسماء تجارية وصناعية عالمية في سوق التجميع وتحويلها إلى مركز لإعادة التصدير نظراً لموقعها المميز وانخفاض تكاليف اليد العاملة؟ وكيف يمكن تعزيز ذلك وتحويله إلى مشروع حقيقي؟

يجب الاستفادة من موقع سورية الإستراتيجي المميز ومن قربها من أهم الأسواق العالمية والأهم من القوة الكامنة الكبيرة لمواردها البشرية الشابة، تخيلوا لو تم ربط سورية بالصين عبر خط الحريز الحديدي، عندها لن يتكلم أحد عن النفط والغاز.



هنا غانم

اعتبر رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي الاعتماد على التصدير بمفرده كقاطرة للنمو، أمراً خاطئاً، منوهاً بأن المطلوب هو اعتماد سياسة تجمع بين دعم التصدير وإحلال المستوردات، بالإضافة إلى تحفيزات ذكية لصادرات القيمة المضافة من كل الصناعات، والتركيز على ما يمكن تصديره أولاً من موادنا الأولية المتوافرة محلياً وثانياً من صادرات القيمة المضافة العالية ومن الصادرات التي تعتمد على عمالة كثيفة، وأكد الشهابي رئيس غرفة صناعة حلب أن الحكومة قادرة على إدارة ملف التصدير، لكنها بحاجة إلى عدة إجراءات. كل تلك القضايا، وغيرها العديد، المرتبطة بقطاع الصادرات السوري كانت محور حديث الشهابي مع «الوطن»، وفيما يلي نص الحوار:

الحكومة قادرة على إدارة ملف التصدير لكنها بحاجة إلى إجراءات أكثر سرعة ومرونة في دعم الصادرات

دور اتحاد الغرف الصناعية أساسي ومحوري، ويسبق كل شيء آخر، لأننا نريد صادرات إنتاج وطني وليس صادرات مواد أولية.

■ هل الحكومة قادرة على إدارة ملف التصدير والطموحات الملقاة على عاتقه في ظل سياساتها الحالية وقراراتها؟ ولماذا؟ وما المطلوب؟
الحكومة قادرة على إدارة ملف التصدير، لكنها بحاجة إلى إجراءات أكثر سرعة ومرونة في دعم الصادرات ودعم المشاركة في المعارض الخارجية ودعم الشحن الخارجي، ويجب أن تتمكن كل الغرف والاتحادات المعنية من تشجيع الصادرات المحلية لديها وليس فقط حصر كل تلك الأنشطة بجهة أو اثنتين.

■ ما القطاعات الصناعية التي يمكن التعويل عليها من جهة امتلاكها ميزات تنافسية يمكنها أن تقود الإستراتيجية الوطنية للتصدير؟ ولماذا؟ وما أبرز الميزات التنافسية؟
الصناعات النسيجية بكل أشكالها وخاصة

النمو، إنما يجب الاعتماد على سياسة تجمع بين دعم التصدير وإحلال المستوردات، والأمثلة عديدة، أهمها ماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتركيا ومصر، مع الأخذ بالحسبان خصوصية الواقع السوري طبعاً.

■ كيف يمكن تحويل هدف التصدير إلى خيار عملي يمكنه قيادة الاقتصاد بواقعه الحالي إلى مستويات عالية من النمو والتنمية، وخاصة أن الموضوع بشكل مباشر بواقع الصناعة وموقعها ضمن الاقتصاد؟
يمكن ذلك عبر إعطاء تحفيزات ذكية لصادرات القيمة المضافة من كل الصناعات، ويجب التركيز على ما يمكن تصديره أولاً من موادنا الأولية المتوافرة محلياً وثانياً من صادرات القيمة المضافة العالية ومن الصادرات التي تعتمد على عمالة كثيفة.

■ ما دور اتحاد غرف الصناعة في رسم الإستراتيجية الوطنية للتصدير في سورية؟

■ بدايةً، هل يمكن للقطاع الصناعي، العام، والخاص، بواقعه الحالي؛ الوقوف على استحقاقات الإستراتيجية الوطنية للتصدير باعتباره خياراً لدفع النمو الاقتصادي في سورية؟ ولماذا؟

أكد يمكن للقطاع الصناعي الوقوف على استحقاقات الإستراتيجية الوطنية للتصدير، لأنه مرن ومبدع ولكنه بحاجة فقط لبعض الرعاية والتحفيز، وذلك بدليل أنه اثبت جدارته في الدول التي هاجر إليها، أما القطاع العام، فهو بحاجة لمرونة أكبر عبر تغيير طريقه ادارته على مبدأ إدارة الشركات المساهمة التي تفصل فيها الإدارة عن الملكية.

■ هل الاعتماد على التصدير كقاطرة للنمو في سورية هو خيار واقعي بعد سبع سنوات حرب، علماً بأن قطاع التجارة الخارجية بشكل عام، والتصدير بصورة خاصة يعانيان من خلل هيكلية وعجز على مدى أكثر من ٢٠ عاماً؟ ولماذا؟
من الخطأ الاعتماد على التصدير بمفرده كقاطرة

نريد صادرات لإنتاج وطني وليس لمواد أولية ومطلوب تحفيزات ذكية لصادرات القيمة المضافة من كل الصناعات